



٧١ - كتاب

القطعة



## ما جاء في اللقطة

[١] مالك، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن، عن يزيد مولى المنبعث عن زيد بن خالد الجهني. انه قال: جاء رجل الى رسول الله ﷺ فسأله عن اللقطة فقال: اعرف عفاصها ووكاءها، ثم عرفها سنة، فان جاء صاحبها، والا فشأنك بها، قال: فضالة الغنم يا رسول الله، قال: لك او لاخيك، او للذئب، قال: فضالة الابل، قال مالك؟ معها سقاؤها، وحذاؤها ترد الماء، وتأكل الشجر حتى يلقاها ربها<sup>(١)</sup>.

قال أبو عمر:

والعفاص هنا: الخرقه المربوط فيها الشيء الملتقط. واصل العفاص ما سد به فم القارورة، وكل ما سد به فم الآنية فهو عفاص، يقال منه عفصت القارورة وأعفصتها وقال أبو عبيدة: هو جلد تلبسه رأس القارورة.

والوكاء الخيط الذي يشد به، يقال منه: أوكيتها ايكاء.

وأما الصمام فهو ما يدخل في فم القارورة، فيكون سداداً لها. قال أبو عمر:

في هذا الحديث معان اجتمع العلماء على القول بها، ومعان اختلفوا فيها.

فما اجتمعوا عليه ان عفاص اللقطة ووكاءها من إحدى علاماتها وأدلها عليها وأجمعوا أن اللقطة ما لم تكن تافها يسيرا أو شيئاً لا بقاء له فإنها تعرف حولاً كاملاً.

(١) خ (٥/٥٩/٢٣٧٢)، م (٣/١٣٤٦. ١٣٤٨. ١٧٢٢)، د (٢/٣٣٢/١٧٠٥)، ن فسي

الكبرى (٣/٤١٩/٥٨١٤) كلهم من طريق مالك عن ربيعة عن يزيد مولى المنبعث عن

زيد (\*) بن خالد الجهني رضي الله عنه.

(\*) وقع في التمهيد: يزيد بن خالد وهو تصحيف.



وأجمعوا على أن صاحبها اذا جاء فهو أحق بها من ملتقطها اذا ثبت له انه صاحبها.

وأجمعوا ان ملتقطها ان اكلها بعد الحول وأراد صاحبها أن يضمه فان ذلك له، وان تصدق بها فصاحبها مخير بين التضمين، وبين ان ينزل على أجرها، فأى ذلك تخير كان ذلك له بإجماع، ولا تنطلق يد ملتقطها عليها بصدقة ولا تصرف قبل الحول.

وأجمعوا أن أخذ ضالة الغنم في الموضع المخوف عليها له أكلها. واختلفوا في سائر ذلك على ما ذكره إن شاء الله فمن ذلك أن في الحديث دليلا على إباحة التقاط اللقطة، وأخذ الضالة ما لم تكن إبلا: لأنه عليه السلام أجاب السائل عن اللقطة بأن قال: اعرف عفاصها، ووكاءها كأنه قال: احفظها على صاحبها، واعرف من العلامات ماتستحق به اذا طلبت، وقال في الشاة: هي لك، أو لأخيك، أو للذئب، يقول: خذها فانما هي لك، أو لأخيك، أو للذئب، ان لم تأخذها، كأنه يحضه على أخذها، ولم يقل في شيء من ذلك دعوه حتى يضيع، أو يأتيه ربه، ولو كان ترك اللقطة أفضل لأمر به رسول الله ﷺ فيها، كما قال في ضالة الابل - والله أعلم.

ومعلوم ان أهل الأمانات لو اتفقوا على ترك اللقطة لم ترجع لقطه، ولا ضالة الى صاحبها ابدا، لان غير اهل الامانات لا يعرفونها، بل يستحلونها، ويأكلونها.

واختلف الفقهاء في الافضل من أخذ اللقطة، او تركها، فروى ابن وهب عن مالك أنه سئل عن اللقطة يجدها الرجل، أيأخذها؟ فقال: اما الشيء الذي له بال، فإني أرى ذلك فقال له الرجل: إني

رأيت شنفأ، أو قرطا مطروحا في المسجد فتركته. فقال مالك لو أخذته، فأعطيته بعض نساء المسجد كان أحب إلي، قال: وكذلك الذي يجد الشيء فان كان لا يقوى على تعريفه، فانه يجد من هو أقوى على ذلك منه ممن يثق به يعطيه، فيعرفه، فان كان الشيء له بال، فأرى أن يأخذه.

وروى يحيى بن يحيى عن ابن القاسم عن مالك أنه كره أخذ اللقطة، والآبق جميعا. قال: فان اخذ احد شيئا من ذلك فأبق الآبق، أو ضاعت اللقطة من غير فعله، ولم يضيع لم يضمن. قال مالك فيمن وجد آبقا: ان كان لجار، أو لأخ، رأيت له ان يأخذه، وان كان لمن لم يعرف فلا يقربه، وهو في سعة من ترك مال لجاره، أو لآخيه.

وجملة مذهب أصحاب مالك أنه في سعة ان شاء أخذها، وان شاء تركها. هذا قول إسماعيل بن إسحاق رحمه الله، وهو ظاهر حديث زيد بن خالد هذا، ان شاء الله. قال أبو عمر:

انما جعله مالك والله أعلم، في سعة من ذلك، لما في اخذ الآبق والحيوان الضوال من المؤن، ولم يكلف الله عباده ذلك، فان فعله فاعل فقد احسن، وليست اللقطة كذلك، لان المؤونة فيها خفيفة، لانها لا تحتاج الى غذاء، « ولا اهتبال حرز»، ولا يخشى غائلتها، فيحتفظ منها كما يصنع بالآبق.

وقال الليث في اللقطة: ان كان شيء له بال فأحب الي ان يأخذه، ويعرفه، وان كان شيئا يسيرا، فان شاء تركه، واما ضالة الغنم فلا احب ان يقربها، الا ان يحوزها لصاحبها.

قال ابن وهب: وسمعت الليث، ومالكا يقولان في ضالة الابل في القرى: من وجدها يعرفها، وان وجدها في الصحارى فلا يقربها.

وأصحاب مالك يقولون في الذي يأخذ اللقطة، ثم يردها الى مكانها في فوره او قريبا من ذلك انه لا ضمان عليه .  
قال ابن القاسم: ان تباعد ثم ردها ضمن .  
وقال أشهب لا يضمن، وان تباعد، ولا وجه عندي لقول أشهب، لأنه رجل قد حصل بيده مال غيره، ثم عرضه للضياع، والتلف .

وقال المزني عن الشافعي: لا أحب لأحد ترك لقطة وجدها اذا كان امينا عليها . قال: وسواء قليل اللقطة وكثيرها، واحتج بقول رسول الله ﷺ في ضالة الغنم: هي لك ، او لأخيك، أو للذئب . يقول: ان لم تحفظها بنفسك على أخيك أكلها الذئب، فاحفظ على أخيك ضالته الضائعة .

وذكر بعض أصحابه ما حدثناه عبد الله بن محمد بن أسد، وخلف بن قاسم بن سهل، قالوا: حدثنا عبد الله بن جعفر بن الورد، قال: حدثنا مقدم بن داود، قال: حدثنا ذؤيب بن عمارة السهمي، قال: حدثنا هشام بن سعد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: «ان النبي ﷺ سئل عن ضالة الغنم فقال هي لك، أو لأخيك، أو للذئب فرد على أخيك ضالته . وسئل عن ضالة الابل فقال: ما لك ولها؟ معها سقاؤها، وحذاؤها، ترد الماء، وتأكل الشجر، حتى يلقاها ربها . وسئل عن حريسة الجبل، فقال فيها جلدات نكال، وغرامة مثلها، فاذا اواه المراح فالقطع فيما بلغ ثمن المجن<sup>(١)</sup> .

(١) حم (١٠/١٦١/٦٦٨٣) النسخة المحققة، تحقيق أحمد شاكر . ابن أبي شيبه (٤١٣/٤١٣١/٢١٦٣١) كلهم من طريق محمد بن اسحاق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله عنه . وأخرجه: د (٢/٣٣٦-٣٣٥/١٧١٠)،  
ت (٣/٥٨٤/١٢٨٩) وقال: هذا حديث حسن . ن (٨/٤٥٩-٤٦٠/٤٩٧٣) وفي الكبرى (٤/٣٤٤/٧٤٤٦) كلهم من طريق ابن عجلان عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله عنه . وأخرجه: د (٢/٣٣٦/١٧١١) مختصرا جه (٢/٨٦٥-٨٦٦/٦٥٩٦) من طريق الوليد بن كثير عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله عنه . وأخرجه: =

فقوله في هذا الحديث: فرد على أخيك ضالته، يعنى ضالة الغنم في الموضع المخوف عليها، دليل على الحض على اخذها: لانها لا ترد الا بعد أخذها، وحكم اللقطة في خوف التلف عليها، والبدار الى اخذها، وتعريفها كذلك. والله أعلم.

واختلف العلماء في اللقطة، والضالة، وكان أبو عبيد القاسم ابن سلام وجماعة من العلماء يفرقون بين اللقطة، والضالة، قالوا: الضالة لا تكون الا في الحيوان، واللقطة في غير الحيوان.

قال أبو عبيد: انما الضوال ما ضل بنفسه، وكان يقول: لا ينبغي لأحد أن يدع اللقطة ولا يجوز لأحد اخذ الضالة، ويحتج بحديث الجارود، وحديث عبد الله بن الشخير، عن النبي ﷺ أنه قال: «ضالة المؤمن حرق النار<sup>(١)</sup>». وبحديث جرير عن النبي ﷺ: «لا يؤوى الضالة الا ضال<sup>(٢)</sup>».

= ن (٨ / ٤٦٠ / ٤٩٧٤) وفي الكبرى (٤ / ٣٤٤ / ٧٤٤٧)،

الطحاوي (٤ / ١٣٥ - ١٣٦ / ٦٠٧١)، قط (٤ / ٢٣٦ / ١١٤)،

ابن ابي شيبه (٤ / ٤١٦ / ٢١٦٥٧)، كلهم من طريق هشام بن سعد (\*) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله عنه. ك (٤ / ٣٨١) وقال: اذا كان الراوي عن عمرو بن شعيب ثقة فهو كأيوب عن نافع عن ابن عمر وواقفه الذهبي.

(\*) وقع في التمهيد: هشام بن سعيد وهو تصحيف.

(١) حم (٥ / ٨٠)، الدارمي (٢ / ٢٦٥ - ٢٦٦ و ٢٦٦)، الطحاوي (٤ / ١٣٣)،

طب (٢ / ٢٦٥ - ٢٦٦ / ٢١٠٩ - ٢١١٠...)، ن في الكبرى (٣ / ٤١٥ / ٥٧٩٥)،

حب: الإحسان (١١ / ٢٤٨ / ٤٨٨٧) من طريق يزيد بن عبد الله بن الشخير (أبو العلاء) عن أبي مسلم الجذمي عن الجارود رضي الله عنه مرفوعا بلفظ: «ضالة المسلم حرق النار» وجاء في الطبراني أيضا بلفظ: «ضالة المؤمن حرق النار». وأخرجه: حم (٤ / ٢٥)، جه (٢ / ٨٣٦ / ٢٥٠٢) قال في الزوائد: إسناده صحيح ورجاله ثقات. ن في الكبرى (٣ / ٤١٤ / ٥٧٩٠)، الطحاوي (٤ / ١٣٣)، من طريق الحسن عن مطرف بن عبد الله الشخير عن أبيه، فذكره.

(٢) حم (٤ / ٣٦٠ - ٣٦٢)، د (٢ / ٣٤٠ - ٣٤١ / ١٧٢٠)،

ن في الكبرى (٣ / ٤١٥ - ٤١٦ / ٥٧٩٩)، جه (٢ / ٨٣٦ / ٢٥٠٣) من طريق المنذر بن جرير عن أبيه رضي الله عنه.



وقالت طائفة من أهل العلم: اللقطة والضوال سواء في المعنى،  
والحكم فيها سواء.

وكان أبو جعفر الطحاوي يذهب الى هذا، وانكر قول أبي عبيد:  
الضال ما ضل بنفسه، وقال هذا غلط، لانه قد روي عن النبي ﷺ في  
حديث الإفك قوله للمسلمين: «ان أمكم ضلت قلاذتها<sup>(١)</sup>» فاطلق  
ذلك على القلاذة. وقال في قوله ﷺ: «ضالة المؤمن حرق النار<sup>(٢)</sup>»،  
قال: وذلك لأنهم أرادوها للركوب والانتفاع بها، لا للحفاظ على  
صاحبها، فلذلك قال لهم ﷺ: «ضالة المؤمن حرق النار<sup>(٢)</sup>». قال  
وذلك بين في رواية الحسن عن مطرف بن عبد الله بن الشخير عن  
أبيه، قال: قدمنا على رسول الله ﷺ فقال: «الا احملكم؟ قلنا: نحن  
نجد في الطريق ضوال من الابل نركبها فقال رسول الله ﷺ: ضالة  
المؤمن حرق النار<sup>(٢)</sup>».

وقال في قوله: «لا يؤوى الضالة الا ضال<sup>(٢)</sup>». قال: هذا  
محمول على انه يؤويها لنفسه لا لصاحبها، ولا يعرفها.

وذكر الطحاوي أيضا عن يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب  
عن عمرو بن الحارث عن بكر بن سواده عن أبي سالم الجيشاني عن  
زيد بن خالد الجهني، قال: قال رسول الله ﷺ: «من آوى ضالة فهو  
ضال مالم يعرفها<sup>(٣)</sup>».

(١) د (٣١٧/٢٢٣/١) من طريق هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها بلفظ:  
«بعث رسول الله ﷺ أسيد بن حضير وأناسا معه في طلب قلاذة أضلتها عائشة . . .»  
فذكرت الحديث. وأصله في الصحيحين عنها أيضا رضي الله عنها.

(٢) تقدم تخريجه في الباب نفسه.

(٣) حم (١١٧/٤)، م (١٧٢٥/١٣٥١/٣) عن يونس بن \* عبد الأعلى. ن في الكبرى  
(٣/٤١٧/٤١٧/٥٨٠٦)، الطحاوي (٤/١٣٤) عن عبد الله بن وهب عن عمرو بن الحارث عن

بكر بن سواده عن أبي سالم الجيشاني عن زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه.

(\* في التمهيد: يونس عن عبد الأعلى وهو خطأ.

قال أبو عمر:

في قول رسول الله ﷺ في ضالة، الغنم: «هي لك، أو لأخيك، أو للذئب»، وفي ضالة الابل: مالك ولها؟ معها سقاؤها وحذاؤها ترد الماء وتأكل الشجر حتى يلقاها ربها» دليل واضح على أن العلة في ذلك خوف التلف والذهاب، لا جنس الذهاب فلا فرق بين ما ضل بنفسه، وبين ما لم يضل بنفسه اذا خشى عليه التلف عندي والله أعلم بظاهر الحديث الصحيح في الفرق بين ضالة الغنم، وضالة الإبل، الاترى أن رسول الله ﷺ حين سئل عن ضالة الابل غضب، واشتد غضبه، ثم قال فيها ما ذكرنا وقد قيل: ان الابل تصبر على الماء ثلاثة ايام، وأكثر، وليس ذلك بحكم شاة، لأنه يقول: ان لم تأخذها، ولا وجدها اخوك صاحبها، أو غيره أكلها الذئب، يقول فخذها، وهذا محفوظ من رواية الثقات.

حدثني محمد بن إبراهيم قراءة مني عليه، قال: حدثنا أحمد ابن مطرف، قال: حدثنا سعيد بن عثمان، قال: حدثنا يعقوب الايلي، قال حدثنا سفيان بن عيينة، عن يحيى بن سعيد، عن ربيعة، عن يزيد مولى المنبعث، عن زيد بن خالد الجهني، قال سفيان: فلقيت ربيعة، فسألته، فقال: حدثني يزيد، عن زيد بن خالد الجهني «عن النبي ﷺ أنه سئل عن ضالة الإبل، فغضب، واحمرت وجنتاه، وقال: ما لك ولها؟ معها الحذاء والسقاء ترد الماء، وتأكل الشجر، حتى يلقاها ربها، وسئل عن ضالة الغنم، فقال: خذها فإنما هي لك، أو لأخيك، أو للذئب، وسئل عن اللقطة، فقال: اعرف عفاصها

ووكاءها وعرفها سنة، فان اعترفت، والا فاخلطها بمالك<sup>(١)</sup>». كذا قال ابن عيينة عن يحيى بن سعيد عن ربيعة، وخالفه سليمان بن بلال، وحماد بن سلمة، فروياه عن يحيى بن سعيد، وربيعه جميعا، عن يزيد مولى المنبث، عن زيد بن خالد، عن النبي ﷺ.

أخبرنا خلف بن القاسم الحافظ قراءة منى عليه ان عبد الله بن جعفر بن الورد حدثهم، قال: حدثنا الحسن بن غالب، قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن إسحاق أبو محمد البيطاري، قال: أخبرنا سليمان بن بلال، قال: حدثني يحيى بن سعيد، وربيعه بن أبي عبدالرحمن عن يزيد مولى المنبث، عن زيد بن خالد الجهني، قال: «سئل رسول الله ﷺ عن اللقطة، الذهب او الورق؟ قال: اعرف وكاءها، وعفاصها، ثم عرفها سنة، فان لم تعرف فاستعن بها، ولتكن وديعة عندك، فان جاء طالبها يوما من الدهر فاذاها اليه، وسئل عن ضالة الابل، فقال: مالك ولها؟ دعها. معها حداؤها، وسقاؤها، ترد الماء، وترعى الشجر، حتى يجدها ربها، وسأله عن الشاة، فقال: خذها، فإنما هي لك، أو لأخيك، أو للذئب<sup>(٢)</sup>»، وكذلك رواه

- (١) حم (٤/١١٦)، خ (٩/٥٣٦/٥٢٩٢)، جه (٢/٨٣٦-٨٣٧/٤٠٢٥٠)،  
 ن في الكبرى (٣/٤١٩/٥٨١٣) من طريق سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن يزيد مولى المنبث عن زيد بن خالد رضي الله عنه.  
 (٢) خ (١/٢٤٨/٩١)، م (٣/١٣٤٩-١٣٤٨/٤) من طريق سليمان بن بلال عن ربيعة عن يزيد مولى المنبث عن زيد رضي الله عنه. خ (٥/١١٥/٢٤٣٦)،  
 م (٣/١٣٤٨/١٧٢٢/٢)، د (٢/٣٣٢-٣٣١/١٧٠٤)، ت (٣/٦٥٥-٦٥٦/١٣٧٢)، ن في الكبرى (٣/٤١٩/٥٨١٥) كلهم من طريق اسماعيل بن جعفر عن ربيعة عن يزيد مولى المنبث عن زيد رضي الله عنه. خ (٥/١٠٤-١٠٥/٢٤٢٨)،  
 م (٣/١٣٤٩/١٧٢٢/٥)، كلهم من طريق سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد عن يزيد مولى المنبث، أنه سمع زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه فذكره بنحو اللفظ الموجود أعلاه.

القعبي عن سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد، وربيعه جميعا، عن يزيد مولى المنبث عن زيد بن خالد الجهني عن النبي ﷺ فذكر مثل حديث مالك سواء في ضالة الغنم، وفي ضالة الابل، وفي اللقطة، الا انه قال: «عرفها سنة فإن لم تعرف فاستنفع بها، ولتكن وديعة عندك»<sup>(١)</sup>.

وحدثنا سعيد بن نصر، وعبد الوارث بن سفيان، قالوا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق، قال: حدثنا حجاج ابن منهل، قال: حدثنا حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيد، وربيعه، عن يزيد مولى المنبث، عن زيد بن خالد الجهني ان رجلا سأل النبي ﷺ عن ضالة الابل، فقال: مالك ولها؟ معها سقاؤها، وحذاؤها، دعها تأكل الشجر، وترد الماء، حتى ياتيها باغيها. ثم سأله عن ضالة الغنم فقال: هي لك أو لأخيك أو للذئب ثم سأله عن اللقطة فقال: اعرف عفاصها، وعدتها فان جاء صاحبها فعرفها، فادفعها اليه، والا فهي لك<sup>(٢)</sup>.

واختلف الفقهاء في التافه اليسير الملتقط هل يعرف حولا أم لا؟ فقال مالك: اذا كان تافها يسيرا تصدق به قبل الحول، قال ابن حبيب: كالدرهم ونحوه.

وذكر ابن وهب عن مالك أنه قال في اللقطة مثل المخلاة والحبل، والدلو، وأشباه ذلك أنه ان كان ذلك في طريق، وضعه في أقرب الأماكن اليه، ليعرف وان كان في مدينة انتفع به وعرفه، ولو تصدق به كان أحب الي، فان جاء صاحبه كان على حقه.

(١) سبق تخريجه في الباب نفسه.

(٢) م (٣/١٣٤٩/١٧٢٢ [٦٦])، د (٢/٣٣٤/١٧٠٨)،

ن في الكبرى (٣/٤١٩/٥٨١٢)، من طريق حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيد وربيعه عن يزيد مولى المنبث عن زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه.



وقال أبو حنيفة، وأصحابه: ما كان عشرة دراهم فصاعداً، عرفها حولاً، وإن كان دون ذلك عرفها على قدر ما يرى. وقال الحسن بن حي كقولهم سواء إلا أنه قال ما كان دون عشرة دراهم عرفه ثلاثة أيام.

وقال الثوري: الذي يجد الدرهم يعرفه أربعة أيام، رواه عنه أبو نعيم.

وقال الشافعي يعرف القليل والكثير حولاً كاملاً، ولا تنطلق يده على شيء منه إلا بعد الحول، فإذا عرفه حولاً أكله بعد ذلك، أو تصدق به، فإذا جاء صاحبه كان غريماً في الموت والحياة، قال: وإن كان طعاماً لا يبقى، فله إن يأكله، ويغرمه لربه.

قال المزني: «ومما وجد بخطه: أحب إلي أن يبيعه ويقيم على تعريفه حولاً، ثم يأكله»، هذا أولى به، لأن النبي ﷺ لم يقل للملتقط فشأنك بها، إلا بعد السنة، ولم يفرق بين القليل، والكثير.

قال أبو عمر:

التعريف عند جماعة الفقهاء فيما علمت لا يكون إلا في الأسواق، وأبواب المساجد، ومواضع العامة، واجتماع الناس.

وروي عن عمر، وابن عباس، وابن عمر، وجماعة من السلف يطول ذكرهم أن اللقطة يعرفها واجدها سنة، فإن لم يأت لها مستحق، أكلها واجدها إن شاء، أو تصدق بها، فإن جاء صاحبها، وقد تصدق بها فهو مخير بين الأجر، والضمان، وبهذا كله أيضاً قال جماعة فقهاء الأمصار، منهم: مالك، والثوري، والاوزاعي، وأبو حنيفة، والليث، والشافعي، ومن تبعهم إلا ما بينا عنهم في كتابنا هذا من تفسير بعض هذه الجملة مما اختلفوا فيه.

وأجمعوا ان الفقير له أن يأكلها بعد الحول، وعليه الضمان.  
واختلفوا في الغني فقال مالك: أما الغني فأحب الى أن يتصدق  
بها بعد الحول، ويضمنها ان جاء صاحبها.

وقال ابن وهب قلت لمالك في حديث عمر بن الخطاب حين قال  
للذي وجد الصرة عرفها ثلاثا ثم احبسها سنة، فان جاء صاحبها،  
والا فشأنك بها، قال ماشأنه بها؟ قال يصنع بها ما شاء، ان شاء  
امسكها، وإن شاء تصدق بها وان شاء استنفقها، فان جاء صاحبها  
أداها اليه.

وقال الاوزاعي: ان كان مالا كثيرا جعله في بيت المال بعد  
السنة.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا يأكلها الغني البتة بعد الحول، وانما  
يأكلها الفقير، ويتصدق بها الغني، فان جاء صاحبها كان مخيرا على  
الفقير الأكل، وعلى الغني المتصدق في الاجر او الضمان.

وقال الشافعي: ياكل اللقطة الغني والفقير بعد الحول، وهو  
تحصيل مذهب مالك وقوله، لان رسول الله ﷺ في حديث زيد بن  
خالد الجهني قد قال لواجدها: شأنك بها بعد السنة، ولم يفرق بين  
الغني والفقير وعلى من أكلها او تصدق بها الضمان ان جاء صاحبها.  
قال أبو عمر:

احتج بعض من يرى ان الغني لا يأكل اللقطة بعد الحول بما ذكره  
ابن عيينة في حديث زيد بن خالد المذكور عنه في هذا الباب بقوله:  
وعرفها سنة فإن عرفت والا فاخلطها بمالك، قالوا: فهذا دليل على أن  
السائل عن حكم اللقطة، والضالة في ذلك الحديث كان غنيا فخرج

الجواب عليه من قوله: فشأنك بها، وقوله فاخلطها بمالك، وقوله ولتكن وديعة عندك، نحو هذا، فما روى من اختلاف الفاظ الناقلين لهذا الحديث من الالفاظ الموجبة لا تكون عنده مرفوعة، لصاحبها، وهي تفسير معنى قوله: شأنك بها.

وحجة من اجاز للغني أكلها ظاهر الحديث بقوله: شأنك بها، واخلطها بمالك، ولم يسأله أفقير هو أم غني؟ ولا فرق له بين الفقير والغنى، ولو كان بين الفقير والغنى فرق في حكم الشرع لبينه رسول الله ﷺ، والفقير قد يكون له مال لا يخرج به الى حد الغنى فيجوز ان يقال له: اخلطها بمالك. وفي ذلك دليل على انطلاق يده عليها بما احب كانطلاق يده في ماله؟ الا ترى الى قوله ﷺ في حديث عياض ابن حمار: فان جاء صاحبها فهو احق بها، والا فهو مال الله يوتيه من يشاء وهذا معناه انطلاق يد الملتقط وتصرفه فيها بعد الحول، ولكنه يضمنها ان جاء صاحبها واجب ذلك باجماع المسلمين، لانه مستهلك مال غيره، وقد أجمعوا ان من استهلك مال غيره وأنفقه بغير إذنه غرمه وضمنه، ومن استهلك لغيره شيئا من المال ضمنه بأي وجه استهلكه، وهذا ما لا خلاف فيه فاغنى ذلك عن الاكثار.

واختلفوا في دفع اللقطة الى من جاء بالعلامة دون بيته، فقال مالك: تستحق بالعلامة، قال ابن القاسم ويجبر على دفعها اليه فان جاء مستحق فاستحقها بيته لم يضمن الملتقط شيئا.

قال مالك: وكذلك اللصوص اذا وجد معهم أمتعة فجاء قوم فادعوها، وليست لهم بيته ان السلطان يتلوم في ذلك فإن لم يأت غيرهم دفعها اليهم، وكذلك الآبق، وهو قول الليث بن سعد والحسن ابن حي انها تدفع لمن جاء بالعلامة، والحجة لمن قال بهذا القول قوله

ﷺ: اعرف عفاصها، ووكاءها، وعدتها، فإن جاء صاحبها فعرّفها فادفعها إليه. وهذا نص في موضع الخلاف يوجب طرح ما خالفه. وقال أبو حنيفة، والشافعي: لا تستحق الا بيّنة، ولا يجبر على دفعها الا من جاء بالعلامة، ويسعه ان يدفعها إليه فيما بينه وبينه دون قضاء.

وذكر المزي عن الشافعي قال: فاذا عرف طالب اللقطة العفاص، والوكاء، والعدد، والوزن وحلاها بحليتها، ووقع في نفس الملتقط انه صادق كان له ان يعطيه اياها، والا اجبره، لانه قد يصيب الصفة بان يسمع الملتقط يصفها، قال: ومعنى قول النبي ﷺ: اعرف عفاصها ووكاءها، والله أعلم، لان يؤدي عفاصها ووكاءها معها وليعلم اذا وضعها في ماله انها لقطة، وقد يكون ليستدل على صدق المعترف، أرايت لو وصفها عشرة أيعطونها؟ نحن نعلم ان كلهم كاذب الا واحدا بغير عينه، يمكن ان يكون صادقا.

قال أبو عمر:

القول بظاهر الحديث أولى، ولم يؤمر بأن يعرف عفاصها ووكاءها، وعلاماتها الا لذلك.

وقال ﷺ: ان عرفها فادفعها إليه. هكذا قال حماد بن سلمة في حديثه، ومن كان أسعد بالظاهر أفلح وبالله التوفيق.

واختلفوا فيمن أخذ لقطة، ولم يشهد على نفسه أنه التقطها.

وانها عنده يعرفها ثم هلكت عنده، وهو لم يشهد:

فقال مالك، والشافعي، وأبو يوسف، ومحمد: لا ضمان عليه

اذا هلكت عنده من غير تضييع منه، وان كان لم يشهد، وهو قول عبد الله بن شبرمة.

وقال أبو حنيفة، وزفر: ان اشهد حين اخذها انه يأخذها، ليعرفها لم يضمنها ان هلكت، وان لم يشهد ضمنها، وحجتها في ذلك ما حدثني أحمد بن محمد بن أحمد بن أحمد، قال: حدثنا أحمد بن الفضل الدينوري، قال: حدثنا أبو العباس محمد بن عبد الحكم القطري، قال: حدثنا آدم بن أبي اياس، قال: حدثنا شعبة عن خالد الحذاء، قال: سمعت يزيد بن عبد الله بن الشخير أبا العلاء يحدث عن أخيه مطرف بن عبد الله بن الشخير عن عياض بن حمار، قال: قال رسول الله ﷺ: من التقط لقطه فليشهد ذا عدل او ذوى عدل، وليعرف، ولا يكتم، ولا يغيب، فان جاء صاحبها فهو احق بها، والا فهو مال الله يوتيه من يشاء<sup>(١)</sup>.

قال الطحاوي وهذا الحديث يحتمل ان يكون مراده في الاشهاد «الاشادة والاعلان، وظهور الأمانة، قال ولما لم يكن الاشهاد» في الغصوب يخرجها عن حكم الضمان، وكان الاشهاد في ذلك وترك الاشهاد سواء وهي مضمونة ابدأ أشهد، أم لم يشهد، وجب ان تكون اللقطة امانة ابدأ، لقوله ﷺ: «ولتكن ودیعة عندك» ولاجماعهم على انه اذا اشهد لم يضمن، وكذلك اذا لم يشهد.

قال أبو عمر:

معنى هذا الحديث عندي- والله أعلم-: ان ملتقط اللقطة اذا عرفها، وسلك فيها سنتها ولم يكن مغيبا، ولا كاتما، وكان معلنا

(١) حم (٤/٢٦٦-٢٦٧)، حب: الإحسان (١١/٢٥٦-٢٥٧/٢٥٨٩٤) من طريق شعبة عن خالد الحذاء، عن يزيد بن عبد الله بن الشخير عن أخيه مطرف بن عبد الله بن الشخير عن عياض ابن حمار رضي الله عنهم. حم (٤/١٦١-١٦٢)، د (٢/٣٣٥/٩-١٧٠)، ن في الكبرى (٣/٤١٨/٥٨٠٨-٥٨٠٩)، ج (٢/٨٣٧/٢٥٠٥)، ابن ابي شيبة (٤/٤١٥/٢١٦٤٢)، الطحاوي (٤/١٣٦) كلهم من طرق أخرى عن خالد الحذاء بهذا الإسناد المذكور أعلاه.

معرفا، وحصل بفعله ذلك، أمينا، لا يضمن الا بما يضمن به الأمانات، واذا لم يعرفها، ولم يسلك بها سنتها، وغيب، وكتم، ولم يعلم الناس ان عنده لقطه، ثم قامت عليه البينة بأنه وجد لقطه ذكروها وضمها الى بيته، ثم ادعى تلفها ضمن لانه بذلك الفعل خارج عن حدود الامانة. وبالله التوفيق.

وقال بعض أهل العلم في قول رسول الله ﷺ للسائل عن اللقطة: اعرف عفاصها، ووكاءها فان جاء صاحبها وعرفها- يعني بعلاماتها- دليل بين على ابطال قول كل من ادعى علم الغيب في الاشياء كلها من الكهنة، وأهل التنجيم، وغيرهم، لأنه لو علم ﷺ انه يوصل الى علم ذلك من هذه الوجوه لم يكن لقوله ﷺ في معرفة علاماتها وجه. والله أعلم.

فهذا ما في الحديث من احكام اللقطة، ووجوه القول فيها. وأما حكم الضوال من الحيوان فان الفقهاء اختلفوا في بعض وجوه ذلك: فقال مالك في ضالة الغنم ما قرب من القرى فلا يأكلها، ويضمها الى اقرب القرى تعرف فيها، قال: ولا يأكلها واجدها، ولا من تركت عنده حتى تمر بها سنة كاملة، هذا فيما يوجد بقرب القرى، واما ما كان في الفلوات، والمهامه فانه يأخذها، ويأكلها، ولا يعرفها فان جاء صاحبها فليس له شيء، لان النبي ﷺ قال: هي لك، او لاخيك، او للذئب، والبقر بمنزلة الغنم اذا خيف عليها السباع، فان لم يخف عليها السباع فبمنزلة الابل، وقال في الإبل: اذا وجدها في فلاة فلا يتعرض لها فإن أخذها، فعرفها، فلم يجيء صاحبها خلاها في الموضع الذي وجدها فيه. قال: والخيول، والبغال، والحمير يعرفها، ثم يتصدق بثمانها، لانها لا توكل.



قال مالك: لا تباع ضوال الابل، ولكن يردها الى موضعها التي أصيبت فيه، وكذلك فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

واتفق قول مالك، وأصحابه: ان الامام اذا كان غير عدل، ولا مأمون، لم توخذ ضوال الابل، وتركت مكانها، فان كان الإمام عادلا، كان له أخذها، وتعريفها، فان جاء صاحبها، والا ردها الى المكان، هذه رواية ابن القاسم، وابن وهب عن مالك.

وقال أشهب: لا يردها، ويبيعها، ويمسك ثمنها على ما روى عن عثمان.

وقال ابن وهب عن مالك فيمن وجد شاة اوغنا بجانب قرية انه لا يأكلها حتى تمر بها سنة أو أكثر فان كان لها صوف أو لبن، وكان قربه من يشتري ذلك الصوف واللبن فليبعه، وليدفع ثمنه لصاحب الشاة ان جاء.

قال مالك: ولا ارى بأسا ان يصيب من نسلها ولبنها بنحو قيامه عليها.

قال ابن وهب عن مالك فيمن وجد تيسا قرب قرية انه لا بأس ان يتركه ينزو على غنمه ما لم يفسده ذلك.

وقال الاوزاعي في الشاة إن أكلها واجدها ضمنها لصاحبها.

وقال الشافعي توخذ الشاة، ويعرفها أخذها، فان لم يجئ صاحبها أكلها ثم ضمنها لصاحبها ان جاء. قال ولا يعرض للإبل والبقر، فإن أخذ الابل ثم أرسلها ضمن.

وذكر ان عثمان خالف عمر فأمر ببيعها، وحبس أثمانها لاربابها، واحتج بقوله ﷺ: رد على أخيك ضالته، ويقوله في

اللقطة: ولتكن وديعة عندك. ومن ارسل الوديعة، وعرضها للضياع ضمنها باجماع.

وقال مالك، وأبو حنيفة: من وجد بعيرا في بادية أو غيرها. فاخذه، ثم أرسله، لم يضمه، بخلاف اللقطة، وشبهه بعض أصحابهما بالصيد يصيده المحرم، ثم يرسله انه لا شيء عليه، فاما الشافعي فالضالة عندها هنا كاللقطة لاجتماعهما في أنه مال هالك معين قد لزمه حفظه بعد أخذه، فوجب أن يصير بإزالة يده عنه ضامنا كالوديعة.

قال أبو جعفر الأزدي هو الطحاوي جواب رسول الله ﷺ في ضوال الابل بغير ما اجاب في ضالة الغنم اخبار منه عن حال دون حال، وذلك على المواضع المأمون عليها فيها التلف، فاذا تخوف عليها التلف فهي والغنم سواء. قال: ولم يوافق مالكا أحد من العلماء على قوله في الشاة ان أكلها لم يضمها اذا وجدها في الموضع المخوف. قال واحتججه بقوله عليه السلام هي لك، او لاختيك، او للذئب، لامعنى له، لأن قوله هي لك ليس هو على معنى التملك، كما انه اذا قال: او للذئب لم يرد به التملك، لان الذئب يأكلها على ملك صاحبها، فكذلك الواجد ان أكلها على ملك صاحبها، فيضمنها، واحتج بحديث سليمان بن بلال في اللقطة: «ولتكن وديعة عندك» قال: وذلك يوجب ضمانها اذا اكلها.

قال أبو عمر:

في قوله ﷺ: رد على اخيك ضالته، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص - دليل على ان الشاة على ملك صاحبها، وذلك

يوجب الضمان على أكلها، وقد قال مالك وهو الذي لا يرى على أكلها في الموضع المخوف شيئاً: ان ربها لو أدركها لحما في يد واجدها، وفي يد الذي تصدق بها عليه وأراد أخذ لحمها كان ذلك له، ولو باعها واجدها كان لربها ثمنها الذي بيعت به. وهذا يدل على انها على ملك مالکها عنده. فالوجه تضمين أكلها ان شاء الله، لانه لا فرق بين أكل الشاة في الوقت الذي أبيح له اخذها، وبين اكل اللقطة، واستهلاكها، بعد الحول، لانهما قد أبيح لكل واحد منهما ان يفعل بها ما شاء، ويتصرف فيها بما أحب، ثم أجمعوا على ضمان اللقطة لصاحبها ان جاء طالبها فكذلك الشاة، وبالله التوفيق.

ومن حجة مالك قوله ﷺ: هي لك، او لأخيك، لأنه يحتمل ان يريد بذكر الاخ صاحبها، ويحتمل ان يريد لك، او لغيرك، من الناس الواجدين لها، وأي الوجهين كان فالظاهر من قوله: او للذئب، يوجب تلفها، أي إن لم تأخذها أنت، ولا مثلك، أكلها الذئب. وانت ومثلك اولى من الذئب، فكان النبي ﷺ جعلها طعمة لمن وجدها. فاذا كان ذلك كذلك فلا وجه للضمان في طعمة أطعمها رسول الله ﷺ، وقد شبهها بعض المتأخرين من أصحابه بالركاز، وهذا بعيد، لأن الركاز لم يصح عليه ملك لاحد قبل.

ويجوز أن يحتج أيضا لمالك في ترك تضمين أكلها بإجماعهم على إباحة أكلها، واختلافهم في ضمانها. والاختلاف لا يوجب فرضا، لم يكن واجبا، وهذا الاحتجاج مخالف لاصول مالك ومذهبه وقد قال ﷺ: هي لك، او لأخيك، او للذئب، ولم يقل ذلك في الإبل، ولا في اللقطة، وذلك فرق بين ان شاء الله.

هذا مما يمكن ان يحتج به لمالك في ذلك، وفي المسئلة نظر،  
والصحيح ما قدمت لك، وبالله التوفيق.

وقد قال سحنون في المستخرجة: إن أكل الشاة واجدها في  
الفلاة، أو تصدق بها، ثم جاء صاحبها ضمنها، وهو الظاهر، من  
قول مالك ان من اكل طعاما قد اضطر اليه لغيره لزمه قيمته، والشاة  
أولى بذلك، والله أعلم.

وروى أشهب عن مالك في الضوال من المواشي يتصدق بها  
الملتقط بعد التعريف ثم ياتي ربها: انه ليس له شيء. قال: وليست  
المواشي مثل الدنانير.

واختلف الفقهاء أيضا في النفقة على الضوال، واللقيط.

فقال مالك، فيما ذكر ابن القاسم عنه: ان انفق الملتقط على  
الدواب، والابل، وغيرها، فله ان يرجع على صاحبها بالنفقة، وسواء  
أنفق عليها بأمر السلطان، او بغير امره، قال: وله ان يجبس بالنفقة ما  
انفق عليه، ويكون احق به كالرهن قال: ويرجع على صاحب اللقطة  
بكرام حملها.

وقال مالك في اللقيط اذا انفق عليه الملتقط، ثم أقام رجل البينة  
انه ابنه فان الملتقط يرجع على الاب ان كان طرحه متعمدا، وكان  
موسرا، وان لم يكن طرحه ولكن ضل منه، فلا شيء على الاب،  
والملتقط متطوع بالنفقه.

وقال الشافعي فيما رواه عنه الربيع في البويطي: اذا انفق على  
الضوال من أخذها فهو متطوع، فإن أراد أن يرجع على صاحبها  
فليذهب الى الحاكم حتى يفرض له النفقة، ويوكل غيره بأن يقبض



تلك النفقة منه، وينفق عليها، ولا يكون للسلطان ان يأذن له ان ينفق عليها الا اليوم واليومين. فإن جاوز ذلك امر ببيعها.

وقال المزني عنه: إذا أمر الحاكم بالنفقة كانت دينا، وما ادعى قبل منه إذا كان مثله قصدا، وقال المزني: لا يقبل قوله وليس بالأمين.

وقال ابن شبرمة: إذا أنفق على العبد رجع على صاحبه على كل حال إلا أن يكون قد انتفع به وخدمه فتكون النفقة بمنفعة، وقال في الملتقط: إن أنفق عليه الملتقط احتسابا لم يرجع، وإن كان على غير ذلك احتسب بمنفعته، وأعطى نفقته بعد ذلك.

وقال الحسن بن حي: لا يرجع على صاحبها من نفقته بشيء في الحكم، ويعجبني في الورع، والأخلاق ان يرد عليه نفقته.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: اذا أنفق على اللقطة، والآبق بغير أمر القاضي فهو متطوع، وان أنفق بأمر القاضي فهو دين على صاحبها اذا جاء، وله ان يحبسها بالنفقة اذا حضر صاحبها.

والنفقة عليها ثلاثة أيام ونحوها حتى يأمر القاضي ببيع الشاة وما أشبهها، ويقضى بالنفقة. وأما الغلام والدابة فيكرى وينفق عليها من الأجرة.

قالوا: وما أنفق على اللقيط فهو متطوع الا ان يأمر الحاكم. وقال ابن المبارك عن الثوري ان من أنفق بأمر الحاكم في الضالة واللقيط كان دينا.

وقال الليث في اللقيط: انه يرجع الملتقط بالنفقة على أبيه اذا ادعاه، ولم يفرق، وهو معنى قول الاوزاعي، لأنه قال: كل من أنفق على من لا تجب له عليه نفقة رجع بما أنفق.